

تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO وأثر ذلك على أداء الشركة وقيمتها

صبري ماهر مشتهي

جامعة القدس المفتوحة- فرع غزة

تاريخ الاستلام 2014/12/30 تاريخ القبول 2015/02/02

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار Committee of Sponsoring Organization (COSO)، وأثر ذلك على أداء الشركة وقيمتها. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة لجمع البيانات الأولية المتعلقة بمدى تطبيق مكونات الرقابة الداخلية في عينة الدراسة المتمثلة في (40) شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين خلال عام (2013)، كما تم استخدام اختبار One Sample T-test وتحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression لاختبار الفرضيات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات المساهمة العامة في فلسطين تتسجم مع إطار الرقابة الداخلية المتكامل (COSO) بدرجة مرتفعة، حيث بلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية للتطبيق 74.8%، كما أظهرت النتائج أيضاً وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار (COSO) على مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والتي تشمل: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على المبيعات، بينما توصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لإطار (COSO) على قيمة الشركة المقاسة من خلال مؤشر Tobin's Q، ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم.

وبناء على هذه النتائج خرجت الدراسة بجملة من التوصيات، كان أهمها ضرورة قيام هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بإصدار دليل خاص يتضمن إطاراً للرقابة الداخلية بما يتلاءم مع بيئة الأعمال الفلسطينية، بحيث يشمل على مكونات الرقابة الداخلية وعناصرها وفقاً للإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة المنظمات الراعية (COSO)، كما أوصت أيضاً بضرورة التنسيق ما بين الهيئات المنظمة لمهنة تدقيق الحسابات وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية لمواكبة التشريعات في الدول المتقدمة، وذلك بالعمل على إدخال تشريعات ملزمة لإدارة الشركات المساهمة المدرجة في

بورصة فلسطين بالتقرير بشكل سنوي عن الرقابة الداخلية وفعاليتها، على أن يتم تقييمه من قبل المدقق الخارجي للتحقق من مطابقته لواقع الأداء في الشركة.

الكلمات الدالة: الرقابة الداخلية، إطار الرقابة الداخلية المتكامل COSO، الأداء المالي، قيمة الشركة.

Abstract:

To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed to gather preliminary data on the extent of the application of the internal control in the companies surveyed in this study.

The sample of this study consists of (40) companies publicly listed on the Palestine Exchange during the year (2013). One Sample T-test and multiple regression analysis were used to test the research hypotheses.

The study found that the application of the internal control systems in the public shareholding companies in Palestine is consistent with the integrated internal control framework (COSO). The study also show that 74.8% of the companies in this study are highly consistence with COSO's internal control framework. In addition, the results showed significant relationship between the application of the internal control components according to the framework (COSO) and the financial performance indicators of the companies, which include return on assets, return on equity and return on sales. However, the study found no statistical relationship between the application of the internal control components in accordance with framework (COSO) and the firm value assist by Tobin's Q indicator and the ratio of market to book value per share.

Based on these results, the study offers some recommendations. First, the Palestinian Capital Market Authority needs to issue a special guide includes an internal control framework in line with the Palestinian business environment that encompasses the components and elements of internal control in accordance with the integrated internal control framework issued by the COSO. Second, it is highly recommended the coordination between the regulators of the auditing profession and the Palestinian capital market Authority to keep up with legislation in developed countries. Finally, the study recommends introducing new binding legislations for the companies listed in the Palestine Exchange to require disclosure of internal control attestation report that is certified by external auditors.

Key words: Internal Control, Internal Control Integrated Framework COSO, Financial Performance, Firm value.

تأثرت أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة بالعديد من العوامل كحوكمة الشركات، وحماية المستثمرين، وسلسلة الفضائح والانهيارات المالية لشركات عملاقة لامعة في الاقتصاد العالمي مثل: (Enron) في أمريكا، و(Ahold) في هولندا، و(BBVA) في إسبانيا. ومن هنا تبنت العديد من الهيئات العالمية المختصة تشريعات تتضمن تأكيدات مهمة على إنشاء أنظمة رقابة داخلية فعالة في الشركات العامة وتقييمها، ومن أشهر النماذج الصادرة عن بعض الهيئات المتخصصة إطار الرقابة الداخلية المتكامل الصادر عن لجنة المنظمات الراعية COSO Committee of Sponsoring Organization (COSO) في أمريكا، ودليل الرقابة الكندي المعروف بـ (COCO) الصادر عن المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين (CICA)، ودليل الرقابة الداخلية المعروف بـ (Turnbull Guidance) الصادر عن معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا (Arens, et.al., 2012, 291).

وفي ضوء هذا الاهتمام على المستوى الدولي دفعت التطورات القانونية والتنظيمية في بيئة الأعمال الفلسطينية إلى زيادة الاهتمام بأنظمة الرقابة الداخلية لديها؛ وذلك لحماية الأموال وإعداد قوائم مالية موثوقة تخدم كافة مستخدمي القوائم المالية، إضافة إلى تعزيز الاستخدام الكفء الفعال للموارد لتحسين القدرة التنافسية للشركات. فالرقابة الداخلية تعد جزءاً مهماً من أنشطة الإدارة الاقتصادية الحديثة، والتي ترتبط ارتباطاً قوياً مع كل من قيمة الشركة وأدائها، حيث تختص بتحسين فعالية عمليات المنشأة وكفاءتها بما يتضمنه ذلك من حماية الأصول واستثمارات المساهمين، وتحقيق الربحية، وتحسين الأداء، علاوة على مسؤوليتها على إعداد قوائم مالية ملائمة، والتحقق من موثوقية المعلومات الواردة فيها باعتبار أن هذه المعلومات الوسيلة الميسرة للمستخدمين لتقييم أداء الشركات، وتحديد القيمة العادلة لأسعارها في البورصة، وتحديد توقعاتهم لاتجاهات أسعار الأسهم للفترات القادمة.

ونظراً لأهمية الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف الشركة، تأتي هذه الدراسة للتعرف على مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين مع إطار COSO، وانعكاس ذلك على أداء الشركة وقيمتها.

مشكلة الدراسة:

لزيادة الثقة والاعتمادية على التقارير المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، كان لا بد للإدارة من تصميم نظام رقابي داخلي متكامل وتنفيذه؛ للحد من الأخطاء والتلاعبات وعمليات الاحتيال التي قد يكون لها آثار سلبية على قيمة الشركة وأدائها المالي، ونظراً للثقافات في تطبيق مكونات الرقابة الداخلية وآليات تطويرها وفق أحدث التوجهات لمعالجة أوجه

القصور والضعف المستجدة، فمن المحتمل أن ينعكس ذلك على أداء الشركات المسجلة في البورصة وقيمتها. وبناء على ما سبق، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- ما مدى انسجام مكونات الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مع إطار (COSO)؟

2- ما مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على أداء الشركات المساهمة العامة في فلسطين وقيمتها؟

أهمية الدراسة وأهدافها:

تتبع أهمية الدراسة الحالية لكونها تسلط الضوء على متطلبات أنظمة الرقابة الداخلية ومقوماتها وفق أهم التطورات العالمية في ذلك المجال، لاسيما أنه تم التركيز على نموذج (COSO) كأشهر النماذج تطورا وشيوعاً، والتي تتوافق مكوناته مع ما جاء في معيار التدقيق الدولي رقم (315).

إضافة إلى أن نتائج هذه الدراسة تخدم كافة الأطراف المتعاملة مع الشركة، خاصة أن الرقابة الداخلية هي الأكثر قدرة على اكتشاف التحريفات والأخطاء مقارنة مع الرقابة الخارجية المتمثلة بالتدقيق الخارجي، حيث تُمكن إدارة الشركات من التعرف إلى مدى تصميمها لأنظمة رقابية فعالة، وبالتالي معالجة أوجه القصور والضعف المستجدة، مما ينعكس ذلك إيجاباً على تحسين كفاءة عملياتها وأنشطتها المختلفة وفعاليتها، كما ستزيد ثقة المستثمرين بالبيانات المالية الصادرة عنها لتقييم أداء الشركات وتحديد توقعاتهم لاتجاه أسعار الأسهم، علماً أن موثوقية البيانات المالية وتحسين الكفاءة والفعالية تدرج ضمن أهداف الرقابة الداخلية. واستناداً إلى موضوع الدراسة ومشكلتها الأساسية، والأهمية التي جاءت بها، فإنها تهدف إلى تحقيق جملة من الأهداف :

1- إلقاء الضوء على مدى تطور أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك من خلال توافقها مع نموذج (COSO) للرقابة الداخلية.

2- التعرف إلى تأثير نظام الرقابة الداخلية على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

3- التعرف إلى تأثير نظام الرقابة الداخلية على قيمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

الإطار النظري:

تطور مفهوم الرقابة تطوراً كبيراً نتيجةً لكبر حجم المشروعات الاقتصادية، وزيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية لضمان تحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدام موارد المشروع وأصوله، فالرقابة الداخلية بمعناها الواسع هي الخطة التنظيمية وجميع الوسائل والإجراءات التي تتبع داخل المنشأة، والتي من شأنها المحافظة على أصولها، والحصول على بيانات ذات مصداقية، وتحقيق أكبر قدر

تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO

من الكفاءة الإنتاجية في عمليات المنشأة، والالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية المرسومة (ذنيات وكفوس، 2012، 35)، حيث قدمت لجنة المنظمات الراعية والتي تأسست تحت رعاية خمس منظمات مهنية الإطار المتكامل للرقابة الداخلية المعروف بـ (COSO) في عام 1992، والذي كان بمثابة توجيهات خاصة لتحديد كيفية وضع ضوابط رقابة قوية تمكن الشركات من تحقيق أهدافها بأقل قدر من الأحداث غير المخطط لها، وذلك بهدف تحسين الأداء التنظيمي واتخاذ قرارات بضوابط أفضل، ومنسجمة مع إدارة المخاطر، وحوكمة الشركات. وقد عرف إطار (COSO، 1992) الرقابة الداخلية بأنها: " عملية تنفذ من قبل مجلس الإدارة أو إدارة الشركة أو غيرهم من العاملين تهدف إلى توفير تأكيدات قوية فيما يتعلق بتحقيق أهداف الشركات في الفئات التالية: فعالية العمليات وكفاءتها، وموثوقية المعلومات المالية، والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها".

مكونات الرقابة الداخلية:

تتكون الرقابة الداخلية من خمسة مكونات رئيسة مترابطة وفقاً لإطار COSO، تصممها وتنفذها الإدارة لتوفير تأكيد مناسب على تحقيق أهداف الرقابة الخاصة بالإدارة وهي:

1- بيئة الرقابة (Control Environment):

تعد بيئة الرقابة اللبنة الأساسية لجميع المكونات الأخرى للرقابة الداخلية، أي أن تصميم وعمل البيئة الرقابية لا يؤثر فقط على النشاط العام للمؤسسة، ولكن يؤثر أيضاً على العناصر الأربعة الأخرى للرقابة الداخلية، لذلك فإن وجود بيئة رقابية فعالة يؤثر تأثيراً مباشراً على نجاح الرقابة الداخلية (Chen and shi, 2012, 1688)، وتشتمل البيئة الرقابية على عدة مبادئ تتمثل في الاستقامة والقيم الأخلاقية، والالتزام بالكفاءة، ومشاركة مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، وفلسفة الإدارة وأسلوب التشغيل، الهيكل التنظيمي، وتفويض السلطات والصلاحيات، سياسات الموارد البشرية وممارساتها.

2- تقدير المخاطر (Risk Assessment):

بسبب التغير المستمر في الظروف الاقتصادية والصناعية والتنظيمية والتشغيلية، يواجه كل كيان مجموعة متنوعة من المخاطر الداخلية والخارجية التي يجب تقديرها، فتقدير المخاطر لا تقتصر على تحديد المخاطر ذات الصلة بتحقيق الأهداف فقط وتحليلها، إنما تشمل أيضاً الآلية والكيفية التي يجب أن تدار بها المخاطر. وتشتمل عملية تقدير المخاطر على أربعة إجراءات رئيسة هي: تحديد أهداف المنظمة بشكل واضح، وتحديد المخاطر التي تواجه تحقيق هذه الأهداف وتحليلها كأساس لتحديد الكيفية التي ينبغي أن تدار بها المخاطر، والأخذ بعين الاعتبار إمكانيات الغش في تقدير المخاطر، وتحديد التغييرات التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على نظام الرقابة الداخلية وتقييمها (COSO, 2013, 1).

3-أنشطة الرقابة (Control Activities):

تشير إلى السياسات والإجراءات التي تستخدمها المؤسسة لضمان تحقيق فاعلية بقية مكونات الرقابة الأخرى، كما أنها تساعد في التأكد من القيام بالتصرفات الضرورية لتقليل المخاطر المرتبطة بتحقيق أهداف المؤسسة، ويمكن تقسيم أنشطة الرقابة إلى: رقابة وقائية تركز على منع وقوع الأخطاء أو المخالفات قبل حدوثها، ورقابة استطلاعية تركز على الأخطاء والتلاعبات وقت حدوثها، ورقابة تصحيحية تركز على معالجة الأخطاء والمخالفات ونقل من تكلفتها.

4-المعلومات والاتصال (Information and Communication):

إن الاتصالات تمكن جميع الموظفين من فهم مسؤوليات الرقابة الداخلية وأهميتها في تحقيق أهداف المنظمة، وتعد المعلومات من أهم عناصر الرقابة الداخلية، حيث يجب تحديد المعلومات ذات الصلة، وإيصالها بالشكل والإطار الزمني المناسب الذي يُمكن الأشخاص من تحمل مسؤولياتهم وتنفيذها، وتتفاعل المنظمات بنوعين من المعلومات التي تتعلق بالأنشطة الداخلية، وأيضاً المعلومات التي تتعلق بالأحداث والأنشطة والظروف الخارجية اللازمة لاتخاذ القرارات وكتابة التقارير (COSO, 2013,3).

5-المراقبة والمتابعة (Monitoring):

تحتاج أنظمة الرقابة الداخلية إلى المراقبة والمتابعة، ويمكن تعريف المراقبة بأنها: "عملية تقييم جودة أداء النظام مع مرور الوقت، وتستخدم للتأكد من توفر المكونات الخمسة للرقابة الداخلية وفعاليتها"، ويتم تنفيذ هذه العملية إما من خلال أنشطة المراقبة المستمرة، أو من خلال التقييمات المنفصلة أو مزيج من كلتا الطريقتين، أما المراقبة المستمرة فتحدث أثناء تنفيذ العمليات، وتشمل أنشطة الإدارة العادية والأنشطة الرقابية، وإجراءات أخرى تتخذ من قبل الموظفين في أداء واجباتهم، أما التقييمات المنفصلة فتتم بشكل منفصل عن سير العمليات التشغيلية، وعادة ما يقوم بها المدققون الداخليون (Lyons, 2012, 9).

الدراسات السابقة:

لقد تناولت الدراسات السابقة الرقابة الداخلية من عدة جوانب أو زوايا مختلفة، وقد عمد الباحث إلى عرض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية ضمن فئتين رئيسيتين: الفئة الأولى تبحث مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية للشركات وتتاغمها مع إطار (COSO)، كدراسة (الباز وخليل، 2013؛ Frazer, 2012؛ والسبوع وآخرين، 2010)، أما الفئة الثانية فتبحث في تأثير الرقابة الداخلية على أداء الشركة وقيمتها، وكان من أهم دراسات هذه الفئة دراسة (Ejoh and Shi, and Wang، 2012؛ Chen and shi، 2012؛ ذنبيات وكفوس، 2012؛ Shi, and Wang، 2012).

تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO

-أما فيما يتعلق بالفئة الأولى فقد جاءت دراسة (الباز وخليل، 2013)؛ للتحقق من مدى امتثال الشركات المدرجة والتزامها في سوق الأوراق المالية المصرية مع ممارسات تصميم الرقابة الداخلية على التقارير المالية وتشغيلها وتقييمها (ICOFR) Internal Control Over Financial Reporting، وبالاعتماد على عينة مكونة من المدراء الماليين والمراجعين الداخليين في الشركات المصرية، وعينة أخرى مكونة من مجموعة من المدققين الخارجيين في الشركات الأربع الكبرى للتحقق، توصلت الدراسة إلى أن الشركات المصرية لا تطبق مكونات الرقابة الداخلية وفق الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة المنظمات الراعية (COSO)، كما توصلت إلى أن بيئة الأعمال المصرية تفتقد لأفضل الممارسات المتعلقة بالرقابة الداخلية بشكل عام والرقابة الداخلية على التقارير المالية بشكل خاص.

-وفي ذات السياق هدفت دراسة (Frazer, 2012) إلى تحديد تصورات مديري المطاعم لأنظمة الرقابة الداخلية وخاصة بما يتعلق بحماية الأصول، والفصل بين المهام، والتحقق من المعاملات المالية، وذلك بالاعتماد على عينة تتألف من 270 مطعمًا. وقد توصلت الدراسة إلى أن مديري المطاعم الذين لديهم تصورات سلبية عن أنظمة الرقابة الداخلية لا يعتقدون أنه يوجد أثر لأنظمة الرقابة الداخلية على التكلفة، والربحية، والاستمرارية. وعلى النقيض، فإن مديري المطاعم الذين لديهم تصورات إيجابية عن أنظمة الرقابة الداخلية يعتقدون أنها قد تزيد من هامش الربح، وتخفض التكاليف، وتعمل على زيادة العائد على الاستثمار، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن حجم الموارد المالية للشركة وهيكلها يؤثر على قدرتها على إنشاء أنظمة رقابة داخلية، مفسراً ذلك بأن نقاط الضعف الجوهرية في الرقابة الداخلية هي أكثر احتمالاً في الشركات الصغيرة والضعيفة مالياً، حيث أشارت الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية وفق إطار COSO يمكن أن يكون لها آثار إيجابية على كل من استمرارية المطاعم الصغيرة وربحياتها، إلا أن الغالبية العظمى من أنظمة الرقابة الداخلية في المطاعم المشمولة في عينة الدراسة هي غير منسجمة مع إطار الرقابة الداخلية المتكامل الصادر عن لجنة المنظمات الراعية (COSO).

-أما في البيئة الأردنية فقد هدفت دراسة (السبوع وآخرين، 2010) إلى معرفة مدى جودة هياكل الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية، كما هدفت إلى معرفة مدى توافق هذه الهياكل مع إطار الرقابة الداخلية المتكامل الصادر عن لجنة المنظمات الراعية (COSO)، وتمثلت عينة الدراسة بـ67 شركة صناعية أردنية مدرجة في بورصة عمان. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية الأردنية تمتلك هياكل رقابة داخلية جيدة بشكل عام، وأن هذه الهياكل تتسجم مع ما جاء في إطار (COSO) للرقابة الداخلية، كما أظهرت النتائج أيضاً وجود بعض أوجه القصور في المجالات الرقابية التالية: الأنشطة الرقابية (عدم وجود نظام لوصف المهام والصلاحيات)،

المعلومات والاتصال (قصور في إنتاج المعلومات من أجل التخطيط والرقابة، وضعف قدرة أنظمة المعلومات لتوفير معلومات دقيقة وقتية للأطراف المسؤولة)، الرقابة والمتابعة (ضعف في مجال التقييم الدوري المستمر لإجراءات الرقابة الداخلية).

أما الفئة الثانية من الدراسات التي تطرقت لعلاقة الرقابة الداخلية وتأثيرها على أداء الشركة وقيمتها، فقد استخدمت الدراسات أدوات مختلفة لقياس هذه العلاقة، علاوة على اختلاف المقاييس الدالة على الأداء المالي وقيمة الشركة من دراسة إلى أخرى.

- حيث جاءت دراسة (Ejoh and Ejom, 2014) لبحث العلاقة بين أنشطة الرقابة الداخلية والأداء المالي في مؤسسات التعليم العالي في نيجيريا، ولتحقيق ذلك تم توزيع استبانة على عينة تتألف من (77) من العاملين بمختلف المستويات الإدارية في الكليات العلمية، علاوة على إجراء العديد من المقابلات الشخصية معهم. وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنشطة الرقابة الداخلية والأداء المالي في مؤسسات التعليم العالي في نيجيريا، بالرغم من وجود فصل واضح بين المهام والوظائف المتعارضة الرئيسة (أنشطة المحاسبة والتمويل، والمراقبة) في مؤسسات التعليم العالي، علاوة على التزام صارم لدى هذه المؤسسات بالمخصصات السنوية للأقسام وفقاً للموازنات الموضوعية.

-كما هدفت دراسة (Chen and shi, 2012) إلى فحص الارتباط بين كل من الرقابة الداخلية وقيمة الشركة، وذلك بالاعتماد على عينة تتألف من 200 شركة صناعية مدرجة بالبورصة الصينية خلال عام 2009. وقد توصلت الدراسة بصفة عامة إلى أن وجود نظام رقابة داخلي جيد يعمل على زيادة كفاءة العمليات داخل الشركة، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة الشركة وتعزيزها، حيث أظهرت الدراسة وجود ارتباط إيجابي بين كل من مكونات الرقابة الداخلية (تقدير المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمراقبة والمتابعة) من جهة، وقيمة الشركة من جهة أخرى، كما أظهرت وجود ارتباط سلبي بين كل من المعلومات والاتصال والبيئة الرقابية كمكونات للرقابة الداخلية من جهة الشركة وقيمتها من جهة أخرى. وقد تبين أن تقدير المخاطر بشكل دقيق يعمل على تحديد المخاطر وتعريفها في الوقت المناسب، مما يسمح باتخاذ التدابير اللازمة للحد من الخسائر ويساعد في تعظيم قيمة الشركة، كما أن أنشطة الرقابة توفر الفصل بين المهام المتعارضة وتزيد وتيرة التعاون بين كافة أقسام الشركة، والذي ينعكس على تحسين الكفاءة وتعزيز قيمة الشركة. أما بخصوص عملية المراقبة والمتابعة على كافة مقومات الرقابة الداخلية، فقد توصلت الدراسة إلى أن هذه العملية تعمل على تحديد نقاط الضعف لدى الإدارة، واتخاذ التدابير العلاجية التي ستساعد المؤسسة في إدارة أنظمة رقابية مثالية، مما يساهم في تحسين قيمة الشركة.

تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO

- أما في البيئة الأردنية فقد جاءت دراسة (ذنيبات وكفوس، 2012)، للتحقق من مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315)، ومدى تأثير ذلك على الأداء المالي لهذه الشركات. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استبانة لتجميع البيانات الأولية اللازمة وزعت على (50) شركة صناعية مساهمة عامة مدرجة في بورصة عمان، كما تم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة لهذه الشركات في قياس الأداء المالي. وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تلتزم بتطبيق جميع مقومات الرقابة الداخلية الواردة في معيار التدقيق الدولي رقم (315)، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام الشركات الصناعية بمقومات الرقابة الداخلية وبين الأداء المالي المقاس بمعدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)، والعائد على المبيعات (ROS) كل على حدة. وعلى النقيض فقد استنتجت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى الالتزام بمتطلبات الرقابة الداخلية والأداء المالي المقاس بنسبة مجمل الربح (GPM).

-ومن جانب آخر فقد هدفت دراسة (Shi and Wang, 2012) إلى التحقق من تأثير أداء الرقابة الداخلية على خيارات التمويل الخارجي للشركة، وبالإستناد إلى عينة تتألف من (2236) شركة أمريكية لم تصدر أي تقارير عن وجود ضعف في الرقابة الداخلية قبل عام 2004، ولكنها أصدرت على الأقل تقريراً عن ذلك بين عامي 2004-2009م. وأظهرت نتائج الدراسة زيادة احتمالية اعتماد الشركة على التمويل الخارجي (إصدار الدين) بدلاً من الاعتماد على التمويل الداخلي (إصدار الأسهم) لمواجهة العجز المالي في حالة وجود قصور أو ضعف في الرقابة الداخلية، بينما عند قيام هذه الشركات بمعالجة أوجه القصور في الرقابة الداخلية فإن ذلك سيحسن من جودة التقارير المالية، ويعيد ثقة المستثمرين في موثوقية القوائم المالية، ويخفض مخاطر المعلومات فيها، وبالتالي ستكون الشركات أكثر قدرة للعودة إلى الاعتماد على التمويل الداخلي وتحسين قيمة الشركة.

-كما هدفت دراسة (Stoel and Muhanna, 2011) إلى فحص العلاقة بين جودة الرقابة الداخلية للأنظمة المحوسبة وبين كل من الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية (كمؤشر عن أداء الشركة) من خلال نموذج انحدار خطي متعدد، وذلك لعينة من الشركات الأمريكية التي تتوافر لديها تقييم سنوي مدقق عن فعالية الرقابة الداخلية خلال الفترة الممتدة من عام 2004-2008. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود ارتباط ذي دلالة إحصائية بين جودة الرقابة الداخلية على الأنظمة المحوسبة وبين أداء الشركة المتمثل في العائد على الأصول والقيمة السوقية للشركة، حيث تبين انخفاض كل من معدل العائد على الأصول ومعامل الربحية في الشركات التي تعاني من قصور في الرقابة الداخلية على الأنظمة المحوسبة بالمقارنة مع الشركات التي تتمتع بأنظمة رقابية قوية، كما

تبين وجود علاقة عكسية بين الأرباح المحاسبية والقيمة السوقية في الشركات التي تعاني من قصور في أنظمة الرقابة الداخلية للأنظمة المحوسبة.

- كما جاءت دراسة (Muraleetharan, 2009) لبحث ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) يساهم في زيادة الأداء المالي للمؤسسات وتحسينه، حيث اعتمدت في قياسها للأداء المالي على نسب الربحية والكفاءة والسيولة، وذلك لعينة تتألف من 181 شركة سريلانكية. وقد توصلت الدراسة إلى أن تحديد الأداء للمؤسسات بشكل عام يرتبط بالرقابة الداخلية المطبقة والأداء المالي لها، كما توصلت إلى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للرقابة الداخلية على الأداء المالي، موضحاً ذلك بأن التطبيق الفعال لمكونات الرقابة الداخلية (تقدير المخاطر، أنشطة الرقابة، المراقبة والمتابعة) سيساهم في تحسين الأداء المالي بشكل أفضل، على الرغم من عدم وجود تأثير لباقي مكونات الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية، المعلومات والاتصال) على الأداء المالي.

- أما دراسة (Skaife, et.al., 2008) فقد هدفت إلى تقييم أثر التغيرات في جودة الرقابة الداخلية على المخاطر التي تواجه الشركة من جهة، وتكلفة حقوق الملكية من جهة أخرى، وذلك لعينة تتألف من 1053 شركة أمريكية أفصحت على الأقل مرة واحدة عن وجود عجز أو قصور في نظام الرقابة الداخلية في الفترة الممتدة من 2003-2005. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشركات التي تعاني من عجز في أنظمة الرقابة الداخلية تواجه ارتفاعاً في تكلفة حقوق الملكية وزيادة في المخاطر المنتظمة التي تواجهها مقارنة مع الشركات التي لا تعاني من ذلك العجز، حيث توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تكشف عن رقابة داخلية غير فعالة تواجه زيادة كبيرة في التكلفة السوقية لحقوق الملكية، بينما تتخفف هذه التكلفة إذا تم تحسين أوجه القصور لاحقاً، وبصفة عامة فإن الحفاظ على كفاءة الرقابة الداخلية وفعاليتها بالرغم من التكلفة المرتفعة المصاحبة لذلك يساهم في تقليل مخاطر المعلومات وما يترتب عليها من انخفاض في تكلفة الملكية وزيادة ثقة المستثمرين بمصادقية القوائم المالية.

-أما في المؤسسات الخدمائية فقد جاءت دراسة (Mawanda, 2008) لاختبار العلاقة بين أنظمة الرقابة الداخلية والأداء المالي في مؤسسات التعليم العالي في أوغندا. وقد اعتمدت الدراسة على الاستبانة في جمع المعلومات حيث تضمنت عدة محاور لقياس أنظمة الرقابة الداخلية، وقد اقتصرت الدراسة في قياسها للرقابة الداخلية على كل من الرقابة ووظيفة التدقيق الداخلي والأنشطة الرقابية المطبقة، بينما استخدمت السيولة، وكذلك المساءلة، وموثوقية التقارير للتعبير عن الأداء المالي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين أنظمة الرقابة الداخلية والأداء المالي لمؤسسات التعليم العالي في أوغندا، حيث بينت أن أنظمة الرقابة الداخلية تعمل بشكل جيد في هذه المؤسسات بالرغم من وجود بعض أوجه القصور والمتمثلة في عدم فعالية قسم التدقيق

تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO

الداخلي، وعدم كفاية الإجراءات الموضوعية لحماية الأصول، وانخفاض السيولة اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة.

- أما دراسة (Brick and Chidambaran, 2007) فقد هدفت إلى اختبار العلاقة بين الإجراءات الرقابية التي يقوم بها مجلس الإدارة وبين الأداء المالي لعينة مكونة من 4298 شركة أمريكية للفترة الممتدة من 1999-2005، وقد تم قياس فاعلية الإجراءات الرقابية لمجلس الإدارة عن طريق الأنشطة التي يقوم أعضاء مجلس الإدارة، والهيكلي التنظيمي للجان المنبثقة عن المجلس، وكيفية اختيار أعضائها، وقد تم التعبير عن الأنشطة التي يقوم بها أعضاء مجلس الإدارة بعدد مرات اجتماع المجلس خلال السنة المالية وعدد الأيام التي كرسها الأعضاء لأعمال المتابعة والمراقبة. وفيما يتعلق بتكوين اللجان التابعة للمجلس وتأسيسها، فقد تمت دراسة مدى استقلالية أعضاء لجنتي المراجعة والمكافآت وكيفية ترشيح أعضائها. وقد توصلت الدراسة إلى أن الإجراءات الرقابية التي يقوم بها مجلس الإدارة تتأثر بالأحداث التي تتعرض لها الشركة مثل قرارات الاندماج والاستحواذ، وكذلك تتأثر بالأداء المالي للشركة في الفترة الماضية حيث تزيد الإجراءات الرقابية إذا كان الأداء المالي ضعيفاً وتقل إذا كان الأداء المالي جيداً، وبصفة عامة فإن تعزيز الإجراءات الرقابية كأحد مكونات أنظمة الرقابة الداخلية يساعد في تحسين الأداء المالي للشركات.

- وفي هذه الأثناء كان (Tseng, 2007) يسعى للتحقق فيما إذا كان بإمكان نظام الرقابة الداخلية وفق متطلبات قانون ساربنز أوكسلي (SOX) لعام 2002 تحسين القيمة السوقية للشركة باستخدام نموذج الدخل المتبقي، وذلك لعينة من 708 شركة أمريكية أفصحت عن وجود نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية في الفترة الممتدة من 2002-2006 مستخدماً نموذج انحدار خطي متعدد لقياس العلاقة. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين أوجه القصور في الرقابة الداخلية والقيمة السوقية للشركة، حيث تبين أن الشركات التي أفصحت عن نقاط ضعف جوهرية للرقابة الداخلية ارتبطت بقيمة سوقية منخفضة، كما بينت الدراسة أنه يمكن زيادة قيمة الشركة بشكل متواصل إذا لم تقيد إدارة الشركات عملية تصميم أنظمة الرقابة الداخلية وتنفيذها؛ للحصول على تقارير ومعلومات موثوقة فقط، بدلاً من تحقيق كافة أهداف الرقابة الداخلية.

وتميزت الدراسة الحالية بشموليتها سواء من حيث متغيرات الأداء المالي وقيمة الشركة، أو من حيث مكونات نظام الرقابة الداخلي، حيث إن العديد من الدراسات السابقة اقتصر على بعض المكونات وبعض متغيرات الأداء. ومن جانب آخر، فإن منهج الدراسة اعتمد على أسلوبين: الأول استبانة لقياس مدى تطبيق نظام الرقابة الداخلي، والثاني بيانات كمية من واقع التقارير المالية المنشورة، ومن ثم تطبيق نماذج انحدار خطي متعددة شملت مختلف المتغيرات، وهذا يعد تحليلاً أكثر عمقاً مقارنة بالدراسات التي اقتصر على أداة الاستبانة في جمع البيانات وتحليلها بناءً على آراء

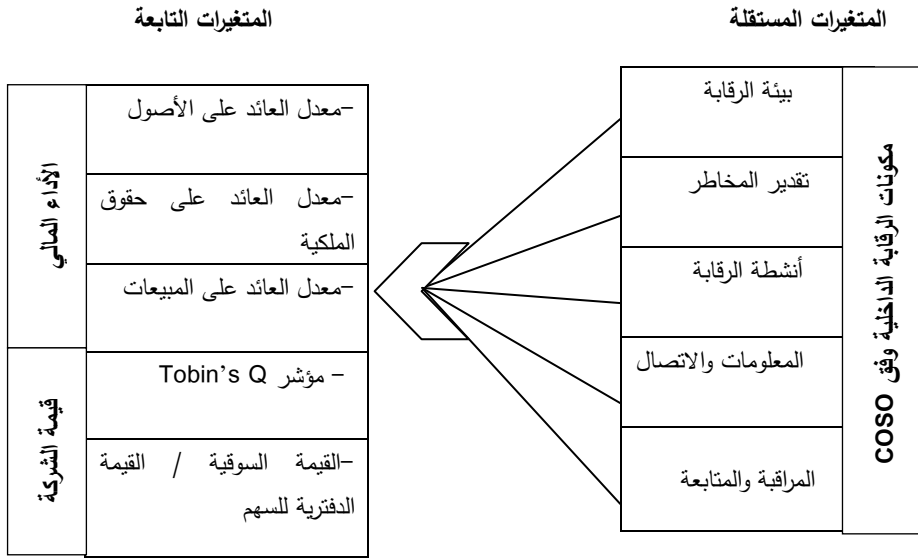
صبري مشتهي

المشمولين في العينة، كما تعد هذه الدراسة دراسة نوعية من حيث بيئة تطبيقها، لاسيما في ظل خصوصية بيئة الأعمال الفلسطينية، مما يسهم في تعزيز المعلومات وقياس الواقع التطبيقي لنظام الرقابة الداخلي ومدى تطوره في الشركات العاملة في فلسطين، الأمر الذي من شأنه أن يعزز من الشفافية والجاذبية للاستثمار في بورصة فلسطين.

نموذج الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها، وما توصلت إليه الدراسات السابقة، يمكننا عرض نموذج الدراسة وفقاً للشكل رقم (1)، والذي يوضح المتغيرات التي تضمنها النموذج القياسي للدراسة، وذلك كما يلي:

الشكل رقم (1) نموذج الدراسة



أسلوب قياس المتغيرات

1. قياس المتغيرات المستقلة

تم قياس مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة المشمولة في عينة الدراسة مع الخصائص الواردة في إطار (COSO)، وذلك من خلال تصميم استبانة وجهت للمديرين الماليين في هذه الشركات، حيث شملت الاستبانة أسئلة عن مدى توفر كل مكون من مكونات الرقابة الداخلية وفق (COSO). وقد تمثل المقياس المستخدم في هذه الاستبانة بمقياس خماسي على نسق مقياس ليكرت، ومن ثم تم تحويل البيانات المجمعة بواسطة الاستبانة من المقياس الرتبي (Ordinal scale)، إلى مقياس نسبي (Ratio scale)؛ وذلك من أجل تقدير نموذج انحدار خطي متعدد

تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO

لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة. وقد تم ذلك من خلال الخطوات الآتية (جعدي، 2007):

أ- إعطاء وزن نسبي لكل عنصر من عناصر الرقابة الداخلية، وهذه الأوزان تم تحديدها بناءً على: الدراسات السابقة، وعدد من الإجراءات في كل عنصر أو مكون وفق إطار (COSO)؛ لتكون كما هو ظاهر في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1): الأوزان النسبية للأبعاد المختلفة لمكونات (COSO)

مكونات الرقابة الداخلية	عدد الأسئلة في كل عنصر	الوزن النسبي*
بيئة الرقابة	12	26%
تقدير المخاطر	4	9%
أنشطة الرقابة	11	23%
المعلومات والاتصال	10	21%
المراقبة والمتابعة	10	21%
المجموع	47	100%

* حسب الوزن النسبي من خلال قسمة عدد الأسئلة من كل مكون على إجمالي عدد الأسئلة (47).

ب- تحديد مدى لكل فئة من الفئات الخمس في المقياس المستخدم في الاستبانة، ومن ثم إيجاد مركز الفئة كما يلي:

درجة التطبيق	مطبق بدرجة عالية جداً	مطبق بدرجة عالية	مطبق بدرجة متوسطة	مطبق بدرجة منخفضة	مطبق بدرجة منخفضة جداً
الفئة	81-100	61-80	41-60	21-40	1-20
قيمة الفئة	90.5	70.5	50.5	30.5	10.5

*قيمة الفئة الأولى مثلاً تساوي $(100+81) / 2 = 90.50$.

ت- وقد تم حساب مدى تحقق كل عنصر من العناصر الخمسة للرقابة الداخلية من خلال ضرب قيمة الفئة في وزن العنصر؛ لنحصل على قيمة لتحقيق ذلك العنصر، وبذلك يكون قد تم التمكن من توحيد البيانات في المقياس النسبي لتسهيل عملية التحليل والمقارنة فيما بعد.

2. قياس المتغيرات التابعة:

بغرض الحصول على بيانات المتغيرات التابعة، تم استخدام مجموعة التقارير السنوية المنشورة لعام 2013 للشركات المساهمة العامة -عينة الدراسة- كأداة لقياس سلسلة المتغيرات التابعة، علماً بأنه تم تقسيم المتغيرات التابعة كما يلي :

أ- مؤشرات الأداء المالي

العائد على الأصول (ROA) Return on Assets

يعبر عن مقدار الربح المتوقع من كل دينار مستثمر في الأصول التي تمتلكها الشركة، ويعكس كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية، حيث يتجلى الهدف الرئيس لمدراء الشركات في الاهتمام بمصالح المستثمرين من خلال تعظيم العائد على استثمار حملة الأسهم، وقد تم استخدام هذا المعدل كمقياس للأداء المالي للشركة في العديد من الدراسات كدراسة (Stoel and Muhanna, 2011) ودراسة (الخيال، 2009)، وقد تم حساب (ROA) من خلال قسمة صافي الربح بعد الفوائد والضرائب على القيمة الإجمالية للأصول.

العائد على حقوق الملكية (ROE) Return on Equity

يقيس معدل العائد الذي يحققه الملاك من استثمار أموالهم في الشركة، ويرتبط هذا المعدل بكفاءة الإدارة، حيث يقرر الملاك بناءً على هذا المعدل الاستمرار في النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً، وتم قياس هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الفوائد والضرائب على إجمالي حقوق الملكية.

العائد على المبيعات (ROS) Return on Sales

ويمثل هذا المعدل نسبة ما يحققه كل دينار مبيعات من صافي الربح في مراحلها المختلفة، وقد استخدم هذا المعدل كمقياس للأداء المالي للشركة كمتغير تابع تؤثر فيه مقومات الرقابة الداخلية كمتغيرات مستقلة في العديد من الدراسات كدراسة (ذنيبات وكفوس، 2012)، ودراسة (Wijewardena, et.al., 2004)، وتم قياس هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الفوائد والضرائب على صافي المبيعات.

ب- مؤشرات قيمة الشركة

مؤشر (Tobin's Q)

يستخدم لقياس الأداء السوقي للشركة (قيمة الشركة)، حيث يقدم تقدير لقيمة الأصول غير الملموسة للشركة كجودة الإدارة وفرص النمو، وقد استخدم هذا المؤشر كمقياس عن قيمة الشركة بشكل عام في العديد من الدراسات كدراسة (Connelly, et.al., 2012)، ودراسة (Kusnadi, 2011)، كما استخدم في دراسة (Chen and Chi, 2012) كمتغير تابع تؤثر فيه مكونات الرقابة

تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO

الداخلية كمتغيرات مستقلة، ويتم احتساب هذا المؤشر بقسمة مجموع القيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة الدفترية للديون على إجمالي القيمة الدفترية للأصول.

نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم (Market / Book)

هذه النسبة تقيس العلاقة بين القيمة السوقية للسهم وبين القيمة الدفترية له، حيث تشير إلى مدى تغطية الأصول وما مضاعفات القيمة الدفترية التي يباع بها السهم في السوق، وقد تم استخدام هذا المؤشر كمقياس لقيمة الشركة في العديد من الدراسات، كدراسة (Black, et.al.,2006)، ودراسة (Balasubramanian, et.al.,2010)، وتم احتساب هذا المؤشر من خلال قسمة القيمة السوقية للسهم على القيمة الدفترية له.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى:

H01: تتسجم أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مع إطار الرقابة الداخلية المتكامل (COSO).

الفرضية الرئيسية الثانية:

H02: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

وينبثق عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي:

H02₁: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO في العائد على الأصول (ROA) للشركات المساهمة العامة في فلسطين.

H02₂: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO في العائد على حقوق الملكية (ROE) للشركات المساهمة العامة في فلسطين.

H02₃: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO في العائد على المبيعات (ROS) للشركات المساهمة العامة في فلسطين.

الفرضية الرئيسية الثالثة:

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على قيمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

وينبثق عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية وهي:

H03₁: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على مؤشر (Tobin's Q) للشركات المساهمة العامة في فلسطين.

H03₂: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على نسبة (القيمة السوقية / القيمة الدفترية للسهم) للشركات المساهمة العامة في فلسطين.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يشمل مجتمع الدراسة جميع الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين باستثناء شركات قطاع البنوك والخدمات المالية، وبذلك يكون عدد مجتمع الدراسة 40 شركة وفقاً للتقرير السنوي لبورصة فلسطين لعام 2013، وقد استثنى قطاع البنوك والخدمات المالية لطبيعة الرقابة الداخلية المفروضة عليه من قبل سلطة النقد الفلسطينية، والتي يجب أن تتلاءم مع متطلبات لجنة بازل لعام 1998.

حيث تم توزيع استبانة واحدة لكل شركة؛ من أجل جمع البيانات حول المتغير المستقل المتمثل في مكونات الرقابة الداخلية وفق (COSO)، وقد كان مجموع الاستبانات المستردة (37) استبانة، واستبعد منها استبانة واحدة؛ لعدم تضمنها الإجابة عن بعض الفقرات المهمة، فيما خضع للتحليل (36) استبانة أي ما نسبته (90%) من مجتمع الدراسة. كما تم الاعتماد على التقارير المالية المنشورة والملاحظات المرفقة بها لهذه الشركات عن عام 2013؛ وذلك لحساب مؤشرات الأداء المالي ومؤشرات قيمة الشركة.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

يشتمل هذا الجزء على ثلاثة محاور أساسية؛ يتعلق المحور الأول بالتحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي، أما المحور الثاني، فسيتناول الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، وأخيراً سيتم عرض المحور الثالث في هذا الجزء والمتمثل في اختبار فرضيات الدراسة واحتساب معلمات نماذج الانحدار.

المرحلة الأولى - اختبار صحة البيانات للتحليل الإحصائي:

قبل البدء بتحليل البيانات واختبار الفرضيات، يجب أولاً التعرف إلى خصائص البيانات؛ للتحقق من ملائمة نماذج الدراسة، وذلك بإجراء الاختبارات الآتية:

1 - اختبار التوزيع الطبيعي Normal-Distribution Test:

للتحقق من كون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، حيث يترتب على التعرف فيما إذا كانت البيانات موزعة أو غير موزعة توزيعاً طبيعياً اختيار الأسلوب الإحصائي الملائم لاختبار الفرضيات. ومن أجل تحقيق ذلك، استخدم اختبار (Jarque-Bera) المعلمي ضمن حزمة برنامج E-views، وباختبار مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي لكل متغير من متغيرات الدراسة ظهرت النتائج كما هي بالجدول رقم (2).

تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO

الجدول رقم (2): اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

Jarque-Bera Test		المتغيرات
Sig.	J-B	
المتغيرات المستقلة		
0.549	1.199	بيئة الرقابة
0.815	0.408	تقدير المخاطر
0.410	1.783	أنشطة الرقابة
0.871	0.276	المعلومات والاتصال
0.795	0.459	المراقبة والمتابعة
المتغيرات التابعة		
0.000	209.7	معدل العائد على الأصول
0.058	5.864	معدل العائد على حقوق الملكية
0.062	6.852	معدل العائد على المبيعات
0.310	2.215	مؤشر Tobin's Q
0.060	5.752	نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم

يلاحظ وفق اختبار (Jarque-Bera Test) أن متغير العائد على الأصول هو المتغير الوحيد الذي لا يقترب من التوزيع الطبيعي، إذ كانت قيمة إحصائية (J-B) لهذا المتغير مرتفعة، ومستوى الدلالة (Sig.) أقل من 5%، ولتغلب على هذه المشكلة، سيتم تحويل هذا المتغير باستخدام دالة اللوغاريتم الطبيعي (Ln)، بحيث يقترب من توزيعها الطبيعي. أما بقية المتغيرات، فإن إحصائية (J-B) لها منخفضة ومستوى دلالتها أكبر من 5%، وهذا يعني أنها تقترب من توزيعها الطبيعي. ولتعزيز النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار Jarque-Bera، تم الاستعانة باختبار Kolmogorov-Smirnov ضمن حزمة برنامج (Spss)، وقد ظهرت نتائج معززة للنتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار Jarque-Bera.

2- اختبار الارتباط الخطي بين المتغيرات المستقلة **Multicollinearit Test** :

تعتمد قوة النموذج الخطي العام (GLM) General Linear Model أساساً على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة Independency، وإذا لم يتحقق هذا الشرط؛ فإن النموذج الخطي العام سوف يبطل العمل به، ولا يمكن اعتباره جيداً لعملية تقدير المعلمات (السيفو وأحمد، 2003)؛ ففحص التداخل الخطي سيتم من خلال إيجاد معامل ارتباط Person Correlation بين جميع المتغيرات المستقلة؛ إذ إن الارتباط بين متغيرين مستقلين يفوق الـ60%،

صبري مشتفي

سيشير إلى وجود مشكلة للتداخل الخطي. غير أن الاختبار الحاسم في الكشف عن مشكلة التداخل الخطي هو مقياس (Collinearity Diagnostics)، والذي يقوم على احتساب معامل (Tolerance) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، ومن ثم يتم إيجاد معامل (VIF) (Variance Inflation Factor)، إذ يعد هذا الاختبار مقياساً لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة، وقد أشار (Gujarati, 2003) إلى أن الحصول على قيمة (VIF) تفوق الـ (10) الأمر الذي يدل على وجود مشكلة التعدد الخطي للمتغير المستقل المعني، وسيستخدم الأسلوبان السابقان لاختبار مدى وجود مشكلة تداخل خطي بين متغيرات الدراسة التفسيرية، حيث يلاحظ من الجدول رقم (3) ارتباطاً ضعيفاً بين متغيرات الدراسة التفسيرية جميعها، وهذا يشير إلى عدم وجود تداخل خطي بينها، فالارتباط بين معظم المتغيرات غير ذي دلالة إحصائية ومنخفض جداً ولا يتعدى قيمة (0.52)، وهذا يدل على قوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على المتغير التابع وتحديده، وللتحقق من النتيجة السابقة وتعزيز مصداقية النتائج يلاحظ من الجدول رقم (4) أن معامل (VIF) (Variance Inflation Factor) لجميع المتغيرات المستقلة هي دون الـ 4 .

الجدول رقم (3): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية

المتغيرات	بيئة الرقابة	تقدير المخاطر	أنشطة الرقابة	المعلومات والاتصال	المراقبة والمتابعة
بيئة الرقابة	1				
تقدير المخاطر	0.281	1			
أنشطة الرقابة	0.515	0.253	1		
المعلومات والاتصال	0.413	0.331	0.454	1	
المراقبة والمتابعة	0.180	0.235	0.141	0.357	1

الجدول رقم (4): اختبار (Variance Inflation Factor) للتداخل الخطي

اختبار التداخل الخطي Multicollinearity Test		المتغيرات المستقلة
VIF	Tolerance	
2.510	0.451	بيئة الرقابة
1.421	0.704	تقدير المخاطر
3.156	0.401	أنشطة الرقابة
2.120	0.496	المعلومات والاتصال
1.116	0.896	المراقبة والمتابعة

تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO

3- اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test:

للتحقق من وجود هذه المشكلة في النموذج، تم استخدام اختبار (Durbin Watson (DW)، وقد بينَ (Gujarati, 2003) أن نتيجة هذا الاختبار القريبة من الصفر تشير إلى وجود ارتباط موجب قوي بين البواقي المتعاقبة، أما النتيجة القريبة من (4) فتشير إلى وجود ارتباط سالب قوي، أما النتيجة المثلى فهي التي تتراوح بين (1.5 - 2.5). ومن الجدول رقم (5) يلاحظ أن قيمة D-W المحسوبة لنماذج الدراسة تتراوح بين (Du=2.39) وبين (DL=1.86)، وبما أن هذه النتيجة تقع ضمن المدى الملائم (1.5-2.5)، إذ لا تعد مشكلة الارتباط الذاتي Autocorrelation مؤثرة على صحة نماذج الدراسة، وهي نتيجة مثلى تدل على خلو نماذج الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي الموجب أو السالب حسب قواعد القرار التي أشار إليها (Gujarati, 2003).

الجدول رقم (5): اختبار Durbin Watson لنماذج الدراسة

نموذج الدراسة	D-W
الأول- العائد على الأصول	1.956
الثاني- العائد على حقوق الملكية	2.318
الثالث- العائد على المبيعات	2.024
الرابع- مؤشر Tobin's Q	1.867
الخامس- نسبة القيمة السوقية للقيمة الدفترية للسهم	2.391

• تم تسمية كل نموذج بناء على المتغير التابع، أما المتغيرات المستقلة في كل النماذج فهي واحدة، وهي مكونات الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO).

4- اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity Test

أحد الافتراضات المهمة للانحدار الكلاسيكي هو أن تباين الأخطاء العشوائية ثابت، بالإضافة إلى أن متوسطها يجب أن يكون مساوياً للصفر، وفي حال وجود عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي تستخدم بعض الأساليب الإحصائية للتغلب على هذه المشكلة، مثل اختبار White الذي يتم إجراؤه بشكل روتيني باستخدام حزمة برمجيات E-Views بعد اكتشافه من خلال البرمجة نفسها، وباختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي Heteroskedasticity لنماذج الدراسة؛ إذ تبين أن إحصائية White هي أكبر من 0.05 وهذا يعني أننا نقبل الفرضية العدمية بأن نموذج الدراسة يعاني مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي، وقد استخدم اختبار White ضمن حزمة E-Views للتغلب على هذه المشكلة.

المرحلة الثانية- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المستقلة:

تتمثل متغيرات الدراسة المستقلة في مكونات الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO)، وقد تم قياسها باستخدام الاستبانة، ثم تم تحويلها من مقياس ليكرت الخماسي إلى مقياس نسبي، وقد كانت

صبري مشتهي

نسب تطبيق مكونات الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية كما هي موضحة بالجدول رقم (6).

جدول رقم (6): وصف متغيرات الدراسة المستقلة (مكونات الرقابة الداخلية) في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية

الترتيب	القيمة الاحتمالية	قيمة T	الوزن النسبي	المتوسط الحسابي	عناصر الرقابة
الرابع	0.000	5.352	0.706	3.53	بيئة الرقابة
الثالث	0.000	5.680	0.742	3.71	تقدير المخاطر
الأول	0.000	9.307	0.800	4.00	أنشطة الرقابة
الثاني	0.000	6.548	0.788	3.94	المعلومات والاتصال
الخامس	0.000	5.172	0.702	3.51	المراقبة والمتابعة
----	0.000	8.277	74.8	3.74	جميع فقرات المجال

حيث يلاحظ وجود تفاوت في تطبيق كل مكون من المكونات الخمسة للرقابة الداخلية في الشركات -عينة الدراسة-، وقد يعود ذلك إلى اختلاف حجم العمليات والأنشطة المنفذة، إضافة إلى تباين تركيبة هيكل رأس المال من شركة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر في بورصة فلسطين، حيث تراوحت كافة متوسطات محاور عناصر الرقابة الداخلية بين 4.00 لعنصر أنشطة الرقابة، وبين 3.51 لعنصر المراقبة والمتابعة.

المرحلة الثالثة - اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

H01: تنسجم أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين مع إطار الرقابة الداخلية المتكامل (COSO).

يتبين من الجدول رقم (6) أن المتوسط الحسابي لجميع محاور عناصر الرقابة الداخلية مجتمعة يساوي (3.74)، وهو أعلى من متوسط مقياس الاستبانة (الدرجة 3)، وأن قيمة t المحسوبة تساوي (8.277)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية، والوزن النسبي يساوي (74.8)، وهو أكبر من الوزن النسبي المتوسط (60%)، ومستوى الدلالة (0.000)، وهو أقل من (0.05)، مما يدل على رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البحثية الأولى التي تفيد بانسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية المدرجة في بورصة فلسطين بدرجة مرتفعة مع إطار

تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO

(COSO) . كما يتبين من الجدول أن الوسط الحسابي النسبي لكل مكون من مكونات الرقابة الداخلية جاء أكبر من 60% وبدلالة إحصائية أقل من 5% ، وقد تبين وجود تباين نسبي لتطبيق المكونات الخمسة للرقابة الداخلية في الشركات المساهمة، حيث جاءت في المرتبة الأولى الأنشطة الرقابية بمتوسط حسابي (4.00)، يليها المعلومات والاتصال بمتوسط حسابي (3.94)، ثم تقدير المخاطر بمتوسط حسابي (3.71)، ثم بيئة الرقابة بمتوسط حسابي (3.53)، وأخيراً المراقبة والمتابعة بمتوسط حسابي (3.51). وترجع الدراسة اهتمام الشركات بتطبيق الأنشطة الرقابية وتنفيذها في المرتبة الأولى إلى ما تمثله هذه الأنشطة من جوهر الرقابة الداخلية ومكوناته، حيث يشير ذلك إلى فعالية الرقابة على الأداء المالي والمحاسبي في الشركات، خاصة أن تنفيذ الإجراءات الرقابية يتم بشكل تلقائي كجزء من الأنظمة المالية والمحاسبية الإلكترونية، علاوة على أن العديد من الأنشطة الرقابية هي من ضمن متطلبات هيئة سوق رأس المال الفلسطينية للشركات المدرجة وتعليماتها.

الجدول رقم (7): اختبار أثر مكونات الرقابة الداخلية على الأداء المالي وقيمة الشركة

النموذج	المتغير التابع	F	Sig.	R ²
مؤشرات الأداء المالي				
الأول -	العائد على الأصول	9.847	0.001	0.058
الثاني -	العائد على حقوق الملكية	26.141	0.000	0.149
الثالث -	العائد على المبيعات	7.830	0.000	0.051
مؤشرات قيمة الشركة				
الرابع -	مؤشر Tobin's Q	0.410	0.521	0.003
الخامس -	نسبة القينة السوقية إلى القيمة الدفترية	0.235	0.628	0.001

*قيمة F المجدولة عند مستوى معنوية 5% ودرجات حرية (البسط p حيث p عدد β في النموذج = 5)، (المقام $p-n-1$ وهي $36-5-1=30$) هي 4.50.
اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

H02 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

وينبثق عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية، إذ تم استخدام الانحدار المتعدد (Multiple regression) بطريقة (OLS)، وقد ظهرت النتائج كما هي في الجدول رقم (7).

اختبار الفرضية الفرعية الأولى :

H02₁: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO في العائد على الأصول (ROA) للشركات المساهمة العامة في فلسطين. ويمكن بناء نموذج رياضي يمثل العلاقة السابقة المفترضة كما يلي :

$$ROA = \alpha + \beta_1 CE. + \beta_2 RA. + \beta_3 CA. + \beta_4 IC. + \beta_5 M. + ei$$

حيث إن :

ROA: معدل العائد على الأصول

α : قيمة الثابت

B_{1,...}5 : الميل إلى المتغيرات المستقلة.

CE. : المتغير المستقل الأول: بيئة الرقابة.

RA. : المتغير المستقل الثاني: تقدير المخاطر.

CA. : المتغير المستقل الثالث: أنشطة الرقابة.

IC. : المتغير المستقل الرابع: المعلومات والاتصال.

M. : المتغير المستقل الخامس: المراقبة والمتابعة.

يتبين من الجدول رقم (7) أن معامل التحديد (R^2) للنموذج الأول بلغت (0.058)، أي أن نسبة ما تفسره مكونات الرقابة الداخلية مجتمعة من المتغير التابع معدل العائد على الأصول (ROA) هي 5.8% تقريباً، كما أن نموذج الانحدار المقدر معنوي، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (9.847)، وهي أكبر من قيمتها الجدولة، وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من 5%، وعليه يمكن رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية في الشركات الفلسطينية وفقاً لإطار COSO في العائد على الأصول (ROA).

وتتفق هذه النتيجة مع العديد من الدراسات التي أجريت في بيئات مختلفة كدراسة (Stoel and Muhanna, 2011)، ودراسة (المعمري، 1999)، والتي توصلت إلى وجود ارتباط إحصائي موجب بين جودة الرقابة الداخلية المطبقة وبين معدل العائد على الأصول، حيث أشارت إلى انخفاض معدل العائد على الأصول للشركات التي تعاني من قصور في أنظمتها الرقابية مقارنة مع تلك الشركات التي تتمتع بأنظمة رقابية قوية، كما بينت دراسة (Ge, et.al., 2014) وجود علاقة إيجابية غير دالة إحصائياً بين مقومات الرقابة الداخلية ومعدل العائد على الأصول.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

H02₂: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO في العائد على حقوق الملكية (ROE) للشركات المساهمة العامة في فلسطين.

تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO

ويمكن بناء نموذج رياضي يمثل العلاقة السابقة المفترضة كما يلي :

$$ROE = \alpha + \beta_1 CE. + \beta_2 RA. + \beta_3 CA. + \beta_4 IC. + \beta_5 M. + ei$$

حيث إن:

ROE : معدل العائد على حقوق الملكية.

يتبين من الجدول رقم (7) أن قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج الثاني هي (14.9%)، وهي تشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع والتي يفسرها التغير في المتغيرات المستقلة، وعند اختبار الفرضية السابقة حول أثر تطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في العائد على حقوق الملكية تبين أن قيمة (F) المحسوبة هي (26.141) وهي أكبر من قيمتها الجدولة، وكذلك فإن احتمالها هو أقل من 5%، وعليه يمكن رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، بوجود أثر لمقومات الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في الشركات الفلسطينية في العائد على حقوق الملكية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Lingling, et.al., 2012) والتي توصلت إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين القصور في الرقابة الداخلية ومعدل العائد على حقوق الملكية، وتأتي هذه النتيجة منسجمة أيضاً مع نتائج دراسة (Leng and Zhao, 2013)، والتي توصلت إلى أن جودة الرقابة الداخلية ترتبط ارتباطاً إيجابياً ذا دلالة إحصائية مع العائد على حقوق الملكية كمؤشر عن الأداء المالي، مضيفاً أن توجهات المستثمرين في البورصة ستكون أكثر تفاعلاً اتجاه الشركات التي تتمتع بأنظمة رقابة داخلية ذات جودة عالية، خاصة في حالات الاندماج والاستحواذ، وفي ذات السياق أكدت دراسة (Yang and Koo, 2011) أن معدل العائد على حقوق الملكية كأحد مؤشرات الأداء يتأثر بكفاءة الرقابة الداخلية المطبقة وليس مجرد تبني نظام رقابة داخلية يمكن أن يؤثر على مؤشرات الأداء المالي.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة :

H023: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO في العائد على المبيعات (ROS) للشركات المساهمة العامة في فلسطين.

ويمكن بناء نموذج رياضي يمثل العلاقة السابقة المفترضة كما يلي :

$$ROS = \alpha + \beta_1 CE. + \beta_2 RA. + \beta_3 CA. + \beta_4 IC. + \beta_5 M. + ei$$

حيث إن:

ROS : معدل العائد على المبيعات

يتبين من الجدول رقم (7) أن قيمة (R^2) للنموذج الثالث هي (5.1%)، وعند اختبار الفرضية السابقة حول أثر تطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO في الشركات الفلسطينية على

العائد على المبيعات (ROS)، تبين أن قيمة (F) المحسوبة هي (7.830) وهي دالة عند مستوى معنوية أقل من 5%، وعليه يمكن رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، بوجود أثر لمقومات الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في الشركات الفلسطينية في العائد على المبيعات. ويأتي ذلك منسجماً مع ما توصلت إليه دراسة (الجارحي، 2010) بأن معدل العائد على المبيعات يتأثر إيجابياً بآليات حوكمة الشركات الداخلية، والمتمثلة في دور مجلس الإدارة ولجنة المراجعة كأحد مكونات البيئة الرقابية، علاوة على تأثيرها بدور المراجعة الداخلية والتي تعد بؤرة النظام الرقابي في الشركة.

إلا أن هذه النتيجة مخالفة لتلك التي توصلت إليها دراسة (ذنيبات وكفوس، 2012)، والتي أشارت نتائجها إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى التزام الشركات الصناعية الأردنية بتوفير مقومات الرقابة الداخلية وبين الأداء المالي مقاساً بنسبة العائد على المبيعات، بالرغم من توصل ذات الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في العلاقة بين مدى التزام الشركات الأردنية بتوفير مقومات الرقابة الداخلية والعائد على المبيعات بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة، حيث بينت أن القدرة التفسيرية لمقومات الرقابة الداخلية لتبيان العائد على المبيعات لدى الشركات الصغيرة أعلى منها لدى الشركات الكبيرة.

وبناء على نتائج الفرضيات الفرعية السابقة، يمكن للباحث رفض الفرضية الرئيسة الثانية، مما يدل على وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في الشركات الفلسطينية على مؤشرات الأداء المالي لهذه الشركات، ويعزو الباحث ذلك إلى أن التطبيق الفعال للرقابة الداخلية وفق أحدث النماذج الدولية المتعلقة بذلك يعمل على تمكين إدارة الشركات من تطوير استراتيجيات مناسبة تساهم في تحقيق أهدافها بفعالية، وتحسين كفاءة عملياتها وأنشطتها المختلفة من خلال قدرتها على حماية الأصول والاستغلال الأمثل لمواردها، مما يمكنها من تخفيض المخاطر، ويدعم قدرتها على مواجهة المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية، وبالتالي زيادة إيراداتها، وخفض تكلفة التمويل، وتحسين الربحية التي تعظم العائد الذي يجنيه المستثمر.

اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة:

H03: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على قيمة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

وينبثق عن هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية، إذ تم استخدام الانحدار المتعدد (Multiple regression) بطريقة (OLS)، وقد ظهرت النتائج كما هي في الجدول رقم (7).

تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO

اختبار الفرضية الفرعية الأولى :

H03₁: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على مؤشر (Tobin's Q) للشركات المساهمة العامة في فلسطين.

ويمكن بناء نموذج رياضي يمثل العلاقة السابقة المفترضة كما يلي :

$$TobinsQ = \alpha + \beta_1 CE. + \beta_2 RA. + \beta_3 CA. + \beta_4 IC. + \beta_5 M. + ei$$

حيث إن:

Tobin's Q : مؤشر لقياس قيمة الشركة

توضح النتائج الظاهرة في الجدول رقم (7) أن نتائج التحليل الإحصائي تؤيد قبول الفرضية العدمية، مما يعني عدم وجود تأثير لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية في قيمة الشركة المقاس بمؤشر Tobin's Q، ومما يؤكد معنوية عدم وجود تأثير، بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.410)، وهي أصغر من نظيرتها الجدولية، وهي غير دالة، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.521)، وهو أكبر من 5%، وعليه نقبل الفرضية العدمية بعدم وجود أثر لمقومات الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في الشركات الفلسطينية على قيمة الشركة المقاس بمؤشر Tobin's Q.

وقد اختلفت الدراسات السابقة ما بين مؤيد ومعارض لهذه النتيجة، حيث اتفقت بعض الدراسات مع هذه النتيجة كدراسة (الجارحي، 2010) التي أجريت في بيئة الأعمال المصرية والتي أكدت على عدم وجود علاقة ارتباط معنوي بين آليات حوكمة الشركات الداخلية وبين قيمة الشركة المقاسة من خلال مؤشر Tobin's Q، بينما عارضت هذه النتيجة دراسة (Chen and Shi, 2012)، والتي أجريت في بيئة الأعمال الصينية، والتي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الرقابة الداخلية بشكل عام وبين قيمة الشركة من خلال Tobin's Q، موضحاً بشكل خاص ارتباط كل من تقدير المخاطر، والأنشطة الرقابية، والمراقبة والمتابعة، ارتباطاً إيجابياً مع Tobin's Q، بينما باقي المكونات (البيئة الرقابية، والمعلومات والاتصال) ارتبطت ارتباطاً عكسياً مع قيمة الشركة.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية :

H03₂: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO على نسبة (القيمة السوقية / القيمة الدفترية للسهم) للشركات المساهمة العامة في فلسطين.

ويمكن بناء نموذج رياضي يمثل العلاقة السابقة المفترضة كما يلي :

$$M / B = \alpha + \beta_1 CE. + \beta_2 RA. + \beta_3 CA. + \beta_4 IC. + \beta_5 M. + ei$$

حيث إن:

(M/B): نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية له.

توضح النتائج الظاهرة في الجدول رقم (7) أن نتائج التحليل الإحصائي تؤيد قبول الفرضية العدمية، مما يعني عدم وجود تأثير لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية في قيمة الشركة المقاسة بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم، ومما يؤكد معنوية عدم وجود تأثير، بلغت قيمة (F) المحسوبة (0.235)، وهي أصغر من نظيرتها الجدولية، وهي غير دالة، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.628)، وهو أكبر من 5%، وعليه نقبل الفرضية العدمية بعدم وجود أثر لمقومات الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في الشركات الفلسطينية على قيمة الشركة المقاسة بنسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم.

ويأتي ذلك منسجماً مع دراسة (العلمي، 2009) في البيئة الأردنية، والتي توصلت إلى عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جودة الحاكمية المؤسسية المقاسة من خلال الرقابة الداخلية كأحد عناصرها وقيمة الشركة المقاسة من خلال نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم، كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (الجارحي، 2010) في البيئة المصرية، بعدم وجود علاقة ارتباط معنوي بين آليات حوكمة الشركات الداخلية وبين قيمة الشركة المقاسة من خلال نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية.

وبناءً على نتائج الفرضيات الفرعية السابقة، يمكن للباحث قبول الفرضية الرئيسة الثالثة، مما يدل على عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) في الشركات الفلسطينية على قيمة الشركة. ويعزو الباحث ذلك إلى غياب التشريعات الملزمة في بورصة فلسطين بخصوص إصدار تقرير سنوي مدقق عن نظام الرقابة الداخلية على غرار قانون (Sarbanes Oxley) الذي يلزم إدارة الشركات والمدققين الخارجيين ليس فقط على تقييم نظام الرقابة الداخلية على التقرير المالي، بل أيضاً التقرير والإفصاح عن هذا النظام، الأمر الذي يجعل وجود إطار متكامل للرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الفلسطينية أمراً داخلياً في الشركة وغير معلوم تفاصيله للمساهمين، مما يحول دون أن تنعكس جودة الرقابة الداخلية على قيمة الشركة والسعر السوقي لأسهمها، خاصة في ظل عدم كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية وفق العديد من الدراسات كدراسة (درويش، 2011)، بينما في المقابل فإن للرقابة الخارجية المتمثلة في تقارير التدقيق الخارجي وتقرير هيئة سوق الأوراق المالية دور في تحسين قيمة الشركة وجذب الاستثمارات، وهو ما أثبتته الكثير من الدراسات كدراسة (الجارحي، 2010) التي توصلت إلى أن آليات الحوكمة الخارجية بما تمثله من آليات فاعلية المساهمين وآلية المراجعة الخارجية، وآلية القانون التي تعمل الشركة في ظلها وآلية تداول أسهم الشركة لها تأثير على قيمة الشركة وتحسنها، وهو ما لم يتحقق في آليات الحوكمة الداخلية.

ملخص النتائج:

في ضوء نتائج الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة، والموضحة تفصيلها سابقاً، يمكن تلخيص أبرز النتائج التي خلصت إليها الدراسة كما يلي:

1- تتسجم أنظمة الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات المساهمة العامة في فلسطين مع إطار الرقابة الداخلية المتكامل (COSO) بدرجة مرتفعة، حيث بلغ الوزن النسبي للدرجة الكلية للتطبيق 74.8%، كما تبين وجود تفاوت نسبي لتطبيق المكونات الخمسة للرقابة الداخلية في الشركات الفلسطينية، حيث بلغت نسبة تطبيق مكون الأنشطة الرقابية (80%)، يليها مكون المعلومات والاتصال بنسبة (78.8%)، ثم مكون تقدير المخاطر بوزن نسبي (74.2%)، ثم مكون البيئة الرقابية بنسبة (70.6%)، وأخيراً مكون المراقبة والمتابعة بنسبة (70.2%)، وهذه النتائج تتوافق مع نتائج دراسة (أبو ميالة، 2014) التي استطلعت مدى التزام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق برامج الحماية من الغش معتمدة في ذلك على مكونات الرقابة الداخلية سابقة الذكر، وبينت أن هذه الشركات تطبق مكونات الرقابة الداخلية بمستوى مرتفع مقبول إحصائياً.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية وفق إطار (COSO) على مؤشرات الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، والتي تشمل: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على المبيعات .

3- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مكونات الرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وفق إطار (COSO) على قيمة الشركة المقاسة من خلال مؤشر Tobin's Q ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للسهم.

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة فإن الباحث يوصي بالآتي :

1- ضرورة قيام هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بإصدار دليل خاص يتضمن إطاراً للرقابة الداخلية بما يتلاءم مع بيئة الأعمال الفلسطينية، بحيث يشمل على مكونات الرقابة الداخلية وعناصرها وفقاً للإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة المنظمات الراعية (COSO)، باعتبار مكوناته تتماثل مع العديد من النماذج الدولية ومعياري التدقيق الدولي رقم (315)، على أن تكون تعليمات ذلك الدليل ملزمة للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وذلك على نسق دليل الحاكمية المؤسسية الصادر عن الهيئة.

2- ضرورة قيام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بالعمل بشكل متواصل على متابعة أنظمتها الرقابية الداخلية وتطويرها لتتلاءم مع التغيرات التكنولوجية المتسارعة وفق أحدث

المستجدات والمتغيرات المتعلقة بذلك؛ لما لذلك من تأثير مهم على قدرتها على استغلال مواردها الاستغلال الأمثل، وتحقيق الرقابة الفعالة على أنشطتها، وتحسين أدائها المالي، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والتقلبات السياسية التي تعيشها بيئة الأعمال في فلسطين.

- 3- ينبغي التنسيق ما بين الهيئات المنظمة لمهنة تدقيق الحسابات وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية لمواكبة التشريعات في الدول المتقدمة، وذلك بالعمل على إدخال تشريعات ملزمة لإدارة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين بالتقرير بشكل سنوي عن الرقابة الداخلية وفعاليتها، على أن يتم تقييمه من قبل المدقق الخارجي للتحقق من مطابقته لواقع الأداء في الشركة، وذلك بإصدار تقرير عن نقاط الضعف والقصور في الرقابة الداخلية، على أن تكون تلك التقارير ضمن التقرير السنوي المنشور للشركة؛ وذلك لإتاحته للمستخدمين الخارجيين؛ لما لذلك من تأثير محتمل على سعر السهم السوقية وقيمة الشركة.
- 4- ضرورة قيام الجهات المهنية والأكاديمية بعقد الندوات وورش العمل المتخصصة في جميع الجوانب المتعلقة بمفهوم الرقابة الداخلية ونماذجها المعتمدة حول العالم، والتي ساهمت في صياغة معايير التدقيق الدولية المتعلقة بها؛ وذلك لتثقيف المحاسبين والمدققين الداخليين والخارجيين وتدريبهم وتأهيلهم على أفضل ممارسات الرقابة الداخلية المعتمدة.

المراجع العربية:

- أبو ميالة، سهيل، (2014). "مدى التزام شركات المساهمة العامة بتطبيق برامج الحماية من الغش: دراسة تطبيقية". مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد (32)، الجزء (2)، ص: 261-297.
- الباز، محمد أحمد و خليل، عبد اللطيف محمد، (2013). "تقييم الممارسات المرتبطة بالرقابة الداخلية على التقرير المالي في ضوء الإصدارات المهنية: دراسة تحليلية ميدانية في بيئة الأعمال المصرية". مجلة البحوث التجارية، جامعة الزقازيق، مصر، مجلد (35)، العدد (2)، ص: 57-100.
- الجارحي، فريد محرم فريد، (2010). "أثر تطبيق حوكمة الشركات على أداء الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية". الفكر المحاسبي، مصر، مجلد (14)، عدد خاص، ص: 106-164.
- الجعدي، عمر عيد، (2007). "مستوى الحوكمة المؤسسية وأثره في أداء الشركات". رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO

- الخيال، توفيق عبد المحسن، (2009). "تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي لشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية". مصر، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد(2)، العدد (1)، ص: 191-246.
- درويش، مروان، (2011). "اختبار كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية على المستوى الضعيف". مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد (23)، ص: 83-114.
- ذنيبات، علي وكفوس، نوال، (2012). "مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي". مجلة دراسات، سلسلة العلوم الإدارية، المجلد (39)، العدد (1)، ص: 29-46.
- السبوع، سليمان والنوايسة، محمد وجودة، عبد الحكيم، (2010). "جودة هياكل الرقابة الداخلية في الشركات الصناعية الأردنية وفقاً لإطار COSO". مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية -سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية- المجلد (32)، العدد (1)، ص: 29-48.
- السيفو، وليد إسماعيل وأحمد، محمد، (2003). "الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق" عمان، دار المجدلاوي، للنشر والتوزيع.
- العلمي، محمد وهيب، (2009). "الحاكمية المؤسسية وأثرها على الأداء المالي لدى شركات التأمين الأردنية". المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة، مجلد (33)، عدد (2)، ص: 337-361.
- المعمري، نبيل سعيد عبده، (1999). "الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية في ظل نظرية الوكالة". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

المراجع الأجنبية:

- Arens, A. A., Elder, Randal, J., and Beasley, M. S., (2012). "Auditing And Assurance Services- An Integrated Approach". Fourteen Edition, Pearson prentice Hall, United States of America.
- Balasubramanian, N., Black, Bernard S., and Khanna, Vikramaditya, (2010). "The relation between firm-level corporate governance and market value: A case study of India". Emerging Markets Review, Vol. 11, PP: 319-340.

-
- Black, S. B., Love, Inessa., and Rachinsky Andrei., (2006). "Corporate governance indices and firms' market values: Time series evidence from Russia". *Emerging Markets Review*, Vol. 7, PP: 361–379.
- Brick, Ivan E. and Chidambaran, N.K., (2007). "Board Meetings, Committee Structure, and Firm Performance". Available at Social Science Research Network.
- Chen, Hongming., and Shi, Yanan, (2012). "Empirical Study on the Correlation Between the Internal Control and Enterprise Value Based on the Information System". *Journal Of Computer*, Vol. 7, NO. 7, PP: 1688-1695.
- Connelly, J., Limpaphayom, P., and Nagarajan, N., (2012). "Form versus substance: The effect of ownership structure and corporate governance on firm value in Thailand". *Journal of Banking and Finance*, Vol. 36, PP: 1722–1743.
- Ejoh, N. and Ejom, P. (2014). "The Impact of Internal Control Activities on Financial Performance of Tertiary Institutions in Nigeria". *Journal of Economics and Sustainable*, Vol.5, No.16, PP: 133-143.
- Frazer, Linval, (2012). "The Effect Of Internal Control On The Operating Activities Of Small Restaurants". *Journal of Business and Economics Research*, Vol. 10, No. 6, PP: 361-374.
- Ge, Weili, Li, Zining, Liu, Qiliang, and McVay, Sarah, (2014). "The Effect of Internal Control on Corporate Corruption: Evidence from China". Working paper, University of Washington, November.
- Gujarati, D., (2003). "Basic Econometrics". Fourth Edition, McGraw-Hill.
- Kusnadi, Yuanto, (2011). "Do corporate governance mechanisms matter for cash holdings and firm value". *Pacific-Basin Finance Journal*, Vol. 19, PP: 554–570.

- Leng, Jianfei., and Zhao, Pangjing., (2013). “Study on the Impact of the Quality of Internal Control on the Performance of M&A”. Journal of Service Science and Management, Vol. 6, PP. 223-231.
- Lingling. Wang, Zongjun. Wang, and Lei. Mao, (2012). “An Empirical Study of The Effect of Institutional Investors on Internal Control Deficiencies”. International Journal of Digital Content Technology and its Applications: , Vol. 6, No. 23, PP: 707 - 714.
- Lyons, Sean., (2012). “ Internal Control – Integrated Framework: Response to COSO Public Draft Exposure”. Available at social science research network .
- Mawanda, S. A., (2008). “Effects of Internal Control Systems on Financial Performance in an Institution of Higher Learning in Uganda”. Postgraduate Dissertation, Faculty of Business Administration and Management, Uganda Martyrs University.
- Muraleetharan, P., (2009). “Internal control and impact of financial performance of the organization- Special Reference Public and Private Organizations in Jaffna District”. Department of Accounting, University of Jaffna.
- Shi, Wei, and Wang, Rencheng (2012). “Dynamic internal control performance over financial reporting and external financing”. Journal of Contemporary Accounting and Economics, Vol. 8, PP. 92–109.
- Skaife, Ashbaugh, H., D.W. Collins, W.R. Kinney and R. LaFond, (2008). “The effect of SOX internal control deficiencies on firm risk and cost of equity”. Journal of Accounting Research, Vol. 47, PP: 1-43.
- Stoel, M. Dale, and Muhanna, Waleed, (2011). “IT internal control weaknesses and firm performance: An organizational liability lens”. International Journal of Accounting Information Systems, Vol. 12, PP. 280–304.

- Skaife, Ashbaugh, H., D.W. Collins, W.R. Kinney and R. LaFond, (2009). "The effect of SOX internal control deficiencies on firm risk and cost of equity". Journal of Accounting Research, Vol. 47, PP: 1-43.
- The Committee of Sponsoring Organization of Treadway Commission (COSO), (2013). "Internal Control Integrated Framework". New York, AICPA.
- The Committee of Sponsoring Organization of Treadway Commission (COSO), (1992). "Internal Control Integrated Framework". New York, AICPA.
- Tseng, Chih-Yang, (2007). "Internal Control, Enterprise Risk management, And Firm Performance". Ph.D Dissertation, Department of Accounting and Information Assurance, Robert H. Smith School of Business.
- Wijewardena, H., De Zoysa, A., Fonseka, T., and Perera, B., (2004). "The impact of planning and control sophistication on performance of small and medium-sized enterprises: evidence from Sri Lanka". Journal of Small Business Management, Vol.42 No.2, pp. 209-17.
- Yang, Ming-Hsien, and Koo, Tian-Lih, (2011). "The Effect of Internal Controls Adaptability on Operating Performace". African Journal of Business Management, Vol. 5, No. 20, PP: 8204-8214.